

على الطبقة الوسطى أن تسعى إلى السيطرة على أموالها،
حول الأزمة المالية للطبقة الوسطى الغربية¹

شلومو سفيرسكي²
مركز أدفا

¹ مترجم عن العبرية: في مجلة "تيوريا فييكورت" (النظرية والنقد) (يصدر قريبا)، العدد 41.

² د.شلومو سفيرسكي advashlo@bezeqint.net

بالقدر الذي يمكن للمرء أن ينظر إلى حركة الإحتجاج التي برزت، على ما يبدو من العدم، في تل أبيب في صيف عام 2011، على أنها تعبير حقيقي عن شعور الطبقة الوسطى بعدم الرضى والإحباط، وبالقدر الذي يمكن فيه أن يُنظر إلى هذه الحركة على أنها تعبير محليّ عن الحركات الإحتجاجية الأوسع التي ظهرت في نفس الوقت تقريباً في مناطق مختلفة من العالم الغربي، فإنه يمكن القول بأن هذا الإحتجاج تأخر بالمجيء. وفي الواقع، من الممكن أنه قد جاء متأخراً جداً.

اليوم، أصبحت الطبقة الوسطى الغربية، والتي تعد ظاهرة إجتماعية من القرن العشرين، مثلت ذات يوم نذير تطور لا رجعة فيه في تاريخ البشرية، تشهد تراجعاً. سواءً نظرنا إليها على أنها تحقيق لوعد الثورة الفرنسية بالمساواة، أو حتى إن فكرنا بها بشكل مغاير، على أنها وفاء لوعد الثورة الصناعية بمستويات عالية من المعيشة لجميع السكان، أصبحت هذه الطبقة ظاهرة، على ما يبدو، ضعيفة جداً. صفوف الطبقة الوسطى آخذة في التضاؤل، جنباً إلى جنب، مع تضائل حصتها من كعكة الدخل. أن يولد المرء بين صفوف هذه الطبقة لم يعد ضماناً لأن يكبر في صفوفها أيضاً. وتتنطبق هذه التصريحات على الولايات المتحدة أكثر من بلدان أوروبا الغربية، وعلى بريطانيا أكثر من الدول الإسكندنافية، وعلى إسرائيل أكثر من هولندا. ولكن كتهديد حقيقي، فإنها تنطبق على معظم، إن لم يكن كل، الدول الغربية.

ترسم هذه الورقة صورة إنطباعية عن عملية التراجع التي تبلغ ذروتها في هذا الوقت بالذات. يصبح الحديث الآن عن "طبقة وسطى غربية"، مبالغة كبيرة، لا نريد أن نقول مفردة. لأغراض هذا المقال، سوف أختار نموذجي النظري من الولايات المتحدة الأمريكية، كونها البلد الذي عُرس فيه بذور مفهوم "الطبقة الوسطى" وتشرّشت. هناك، تشكل المفهوم والذي يرى في الطبقة الوسطى شريحة إجتماعية تميزها أنماط الدخل والإستهلاك، بعكس وجهات النظر الأوروبية لتعريف الطبقة الإجتماعية والتي تشدد على النفوذ السياسي-الإقتصادي. ومع ذلك، وخلال العصر الذهبي للطبقة الوسطى، أي العقود الثلاثة الأولى بعد الحرب العالمية الثانية، إجتاح النموذج الأمريكي تدريجياً مخيلة العالم الغربي كله. وتأتى ذلك، في المقام الأول، من خلال إنتشار الدعاية وأساليب التسويق الأمريكية، ولكنه كان أيضاً نتيجة من نتائج إنعكاس "نمط حياة" الطبقة الوسطى في أمريكا في مجالات الأدب، والسينما، وعلم الإجتماع وعلم النفس التي أنتجها "العالم الغربي". وخففت الثقافة

السياسية للعصر الذهبي للطبقة الوسطى من حدة الصراع الطبقي الذي كان رمزاً من رموز العهد السابق، كما تجلى في عنوان كتاب "نهاية الأيديولوجيا"، لمؤلفه، أحد رواد علم الاجتماع الأمريكي في تلك الفترة، دانيال بل.

يبتعد تراجع الطبقة الوسطى عن كونه ظاهرة واحدة. وقد برز ذلك في الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص، وخاصة في تلك الولايات التي كانت مقراً للتجمعات الصناعية الكبرى، مثل ولاية ميشيغان، التي تعد ديترويت أكبر مدنها، والتي كانت لسنوات طوال مركزاً لصناعة السيارات. أما اليوم، أضحت معظم أحيائها مهجورة وفقدت سكانها الذين كانوا في ما مضى سكاناً أثرياء. أما في أوروبا فتبدو ظاهرة تراجع الطبقة الوسطى أقل وضوحاً، إلا أنه وكما يوجد هناك إختلافات ملحوظة بين الولايات المختلفة التي تُكون الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الدول الإسكندنافية، في أوروبا والتي تنجح في الحفاظ على إستقرار جدير بالإعتبار، تختلف بشكل ملحوظ عن الدول الجنوبية للقارة والتي تخوض فيها الطبقة الوسطى، وحتى وقت كتابة هذا المقال، معركة حقيقية جداً من أجل البقاء.

لم تدخل إسرائيل نادي الدول التي تكونت فيها الطبقة الوسطى إلا بعد حرب الأيام الستة³، وذلك في الوقت الذي كان فيه العصر الذهبي للطبقة الوسطى يقترب من نهايته في الغرب. كان العهد الذهبي الإسرائيلي قصيراً جداً وإقتصر على العقدين ما بين عام 1967 و عام 1985، العام الذي تم فيه تنفيذ خطة الإستقرار الإقتصادي الطارئة. وهي الخطة التي أشارت إلى تحول إسرائيل من دولة تنموية إلى بطل في عولمة الإقتصاد الإسرائيلي، عولمة تقودها الشركات الإقتصادية، وإلى بداية زوال الطبقة الوسطى المحلية، أيضاً.

العصر الذهبي

³ أتت الشرائح العليا من الطبقة الوسطى في إسرائيل إلى حيز الوجود في وقت سابق، في أعقاب حرب عام 1948: انظر هـ. روزنفيلد، وس. كرمي 1976. "خصخصة الوسائل العامة، والطبقة الوسطى التي خلقتها الحكومة، وتحقيق القيم العائلية في إسرائيل". في القرابة والتحديث في مجتمع البحر الأبيض المتوسط. تحرير جي إي بيرستيان، روما: مركز دراسات البحر الأبيض المتوسط، ص 131-159.

يشار اليوم إلى الثلاثة عقود التي تلت الحرب العالمية الثانية على أنها "العصر الذهبي" للرأسمالية، وذلك، إلى حد كبير، بسبب تمتع الدول الغربية خلال تلك الفترة بالرخاء الإقتصادي والتوسع الإقتصادي المستمر. وكان هذا العصر أيضاً العصر الذهبي للطبقة الوسطى. كان هذا في حد ذاته تغييراً كبيراً: فحتى أوائل القرن العشرين، كانت الغالبية العظمى من الأوروبيين، سواءً المقيمين في أوروبا نفسها أو في المستعمرات ذات الأغلبية الأوروبية، مزارعين وفقراء، عموماً، وكان إنفاقهم يقتصر بشكل رئيسي على الملابس والطعام، وكانوا محكومين ومأمورين من قبل شريحة صغيرة من مُلاك الأراضي ورجال الدين والعسكر.

وكانت القدرة على تصنيع السلع الإستهلاكية على نطاق صناعي واسع، هي ما سهلت، أكثر من أي عامل آخر، ظهور طبقة وسطى ذات قاعدة عريضة. ونمت هذه القدرة بسرعة في أعقاب الثورة الصناعية التي بدأت في القرن الثامن عشر وبلغت ذروتها خلال الحرب العالمية الثانية، عندما طبقت الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي وألمانيا وبريطانيا تكنولوجيات جديدة للإنتاج على نطاق واسع ليس للأسلحة فقط، وإنما للمساكن والطعام والملابس والسيارات أيضاً. بعد الحرب، كان من السهل تحويل هذا النوع من الإنتاج إلى أغراض مدنية. وشمل الإنتاج الصناعي المدني واسع النطاق العديد من المواد الإستهلاكية التي تم تطويرها قبل الحرب لكنها أصبحت سلعاً إستهلاكية على نطاق واسع بعد الحرب مثل المساكن في المدن وفي الضواحي والسيارات والطاقة والبنية التحتية لوسائل النقل والمواصلات والأجهزة الكهربائية المنزلية والهواتف والملابس الجاهزة والمواد الغذائية المصنعة. كل هذه المواد الإستهلاكية أصبحت تشكل في هذه المرحلة "نمط حياة الطبقة الوسطى".

سيطرت الشركات الكبرى، والتي تعلمت في زمن الحرب إنتاج السلع على نطاق واسع، على الإنتاج الصناعي واسع النطاق. وفي وقت مبكر من النصف الثاني من القرن التاسع عشر، كانت هذه الشركات قد إستبدلت المشاريع الصناعية الأسرية وحلت مكانها. وفي أوروبا الشرقية، كانت هذه الشركات ملكاً للدولة، وفي أوروبا الغربية كانت ملكاً للدولة وللقطاع الخاص، بينما في الولايات المتحدة كانت ملكاً للقطاع الخاص. وكدولة داخل دولة، قد طورت تلك الشركات آليات سيطرة بيروقراطية التي اضفت شعوراً من الإستقرار والمساءلة. وبما أن نشاط هذه الشركات

الرئيسي تركز على التصنيع، فقد إستثمرت الكثير من أرباحها في تحسين وتوسيع الإنتاج، وفي تحسين ظروف عمل القوى العاملة التابعة لها. أصبح الحصول على وظيفة في واحدة من هذه الشركات الكبرى يمنح الحاصل عليها مكانة إجتماعية وأجوراً لائقة وتأميناً صحياً وخططاً لنظام تقاعدي، وبشكل عام، أصبح العمل في هذه المؤسسات مصدراً للشعور بالأمان المالي. ويتوجب القول أيضاً أن ظروف العمل في مصانع هذه الشركات الكبيرة كانت أفضل، بما لا يقاس، بما كانت عليه ظروف العمل لدى المشغلين السابقين في القرن التاسع عشر، حيث أصبح يوم العمل مكون من ثماني ساعات ويوم إجازة واحد على الأقل في الأسبوع، وأصبحت أرضية المصانع نظيفة نسبياً ولائقة. أصبح الموظفون يميلون للتماهي مع الشركة التي يعملون بها، كما في العبارة الأمريكية المشهورة، " أنا مع جنرال موتورز". كان مثل هذا القول يعادل تصريحاً بالإنتماس للطبقة الوسطى.

كان ما يطلق عليه اسم "الدولة الكبيرة" أيضاً نوعاً من "إختراع جديد". ويرجع ذلك أساساً، مرة أخرى، إلى الحربين العالميتين، وخاصة الثانية، والتي تطلبت حشداً وإدارة لجميع موارد المجتمع ولفترات طويلة من الزمن. وتم تطبيق هذه القدرات في فترة ما بعد الحرب وذلك لإدخال نوع من أنظمة الرفاه الجماهيرية الشاملة مثل التعليم والصحة والإسكان والضمان الإجتماعي والعمل. وكانت هناك أيضاً الجيوش، والتي كانت لا تزال إلى حد ما كبيرة حتى بعد الحرب، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفياتي وبريطانيا العظمى.

في المقابل، كانت الدولة قادرة على توسيع وتوفير الخدمات الإجتماعية الشاملة، والحفاظ على قوات مسلحة كبيرة وكانت قادرة حتى على أن تكون زبونة رئيسة لدى الشركات الكبرى المختلفة بسبب القاعدة الضريبية الجديدة نسبياً والفعالة للغاية، والمتمثلة بضريبة الدخل. كان من السهل جمع ضريبة الدخل لأنها تُقتطع مباشرة من الرواتب، بالأساس من الرواتب الثابتة للطبقة الوسطى المُنتَبة. أصبحت الدولة في البلدان الغربية مؤسسة جد غنية. مكنها هذا الغنى، على سبيل المثال، من تنظيم النشاط الإقتصادي وإحتواء الأزمات قبل أن تخرج عن نطاق السيطرة.

بينما شكلت الشركات الصناعية أحد الأركان الأساسية للطبقة الوسطى الجديدة، كان الركن الثاني يتألف من أجهزة الدولة. قام الجيش الدائم بتوظيف أعداد كبيرة من الضباط وضباط الصف بمستويات دخل عادلة، وفي نفس الوقت، إستخدمت أجهزة دولة الرفاه جيوشا كبيرة من النساء، واللواتي ساعد دخلهن، الذي كان عادة منخفضا وبمثابة "دخل ثان"، على خلق النموذج النمطي للأسر ثنائية الدخل من الطبقة الوسطى.

كانت الطبقة الوسطى نقطة إرتكاز للإنتاج الصناعي الواسع النطاق والخدمات الحكومية الشاملة. من جهة، أضفت الصبغة الذكورية على خطوط تجميع السيارات المشهورة، فيما أثبتت، من ناحية أخرى، الملايين من فرص العمل الجديدة في خدمات التعليم والصحة. الوجه الآخر للعملة، هو أنها إستهلكت السيارات والأجهزة الكهربائية، وفي الوقت ذاته، إستهلكت خدمات المدرسة، وخدمات طبية وخدمات التعليم العالي. إن مستوى المعيشة والذي كان، وحتى القرن العشرين، حكرأ على فئة صغيرة مميزة، أصبح الآن متاحاً للطبقة الوسطى الكبيرة نسبياً: منزل مكون من طابق واحد أو طابقين في الضواحي، سيارة أو سيارتان، ومطبخ مجهزة تجهيزاً جيداً، وأطفال لم يعودوا ملزمين بالخروج وكسب العيش، بل أصبحوا قادرين على الدراسة في المدرسة الإبتدائية والمدرسة الثانوية وحتى الجامعة. وكان لذلك كله تأثيراً في إضعاف التقسيمات البرجوازية/البروليتارية، التي ميزت إلى حد كبير المجتمعات الصناعية الغربية في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

وعلى الرغم من أن توصيف سلوكيات الطبقة الوسطى إعتد على الإستهلاك، أو بكلمات أخرى على نشاطات الأسرة الواحدة، فإن هذه الطبقة كانت قادرة أيضاً على حماية مصالحها الجماعية من خلال النقابات العمالية. تطورت هذه النقابات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على أرضية المنشآت الصناعية، لكنها توسعت في القرن العشرين لتحتضن موظفي أجهزة الدولة. تمكنت النقابات العمالية من إجتثاث الكثير من ممارسات التشغيل الإستغلالية التي ميزت فترات سابقة. كما أنها لعبت دوراً رئيسياً في إدخال سياسات الإقتصاد الكلي وتعزيز العمالة الكاملة والحقوق الإجتماعية للعمال. في المقابل، كانت النقابات العمالية شريكة وفيية للدولة وأصحاب العمل، على حد سواء، في تعزيز وإدارة إقتصاد الطبقة الوسطى. عملياً، لم تمثل النقابات العمالية مصالح العمال فحسب إنما مصالح تلك الشركات الكبرى أيضاً، وذلك طالما أن نضالها من أجل أجور عادلة هو

في نفس الوقت نضال من أجل تشجيع الإستهلاك أيضاً، وبهذا ساعد هذا النضال في تشجيع عجلات الإقتصاد.

عامل آخر عزز من مكانة الطبقة الوسطى كان الفكرة القائلة أن الوحدة الأساسية للإقتصاد هي الدولة القومية⁴. لم تكن حدود الدولة القومية، إلى حد كبير، حدود الإقتصاد فحسب، بل أصبح المصير الحتمي للإقتصاد يُعرّف من خلال مصير الدولة. وكان وجود الطبقة الوسطى دليلاً على نجاح الإقتصاد الوطني، وفي نهاية المطاف، على نجاح مشروع الدولة القومية. فمن ناحية، كان ينظر إلى مجرد وجود الطبقة الوسطى على أنها ضرورة من ضرورات هذا النجاح. وقد عززت الدولة أيضاً القوى العاملة المحلية، وذلك، من خلال سياسة العمالة الكاملة، والتي تعد من وجهة نظر الإقتصاد الكلي، الأساس لوجود وإزدهار الطبقة الوسطى. ومن ناحية أخرى، كانت الشركات الكبيرة تدرك جيداً العلاقة بين أعمالها التجارية وثرورات الدولة القومية، وعلى حد تعبير الرئيس التنفيذي لجنرال موتورز: " إن ما هو جيد لجنرال موتورز، جيد للبلد، وما هو جيد لهذا البلد، جيد لجنرال موتورز".

وباختصار، يمكن القول بأن هذا الإقتصاد كان من الطبقة الوسطى ولها، أو بصياغة أخرى للمقولة المشهورة للرئيس لينكولن: "من الطبقة الوسطى، وبواسطة الطبقة الوسطى، ومن أجل الطبقة الوسطى". الجزء الوحيد غير الدقيق من هذا القول المأثور هو "من الطبقة الوسطى"، نظراً لعدم إمتلاك الطبقة الوسطى لرأس المال ووسائل الإنتاج. ومع ذلك، وبالمقارنة مع عهد "البارونات اللصوص" في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، فإن الفوارق الإجتماعية والإقتصادية كانت صغيرة. بلغت حصة الدخل بين أيدي الفئة العشرية العليا، سواء تم الحصول عليها من العمل أو من الثروة، حوالي ثلث مجموع الدخل الكلي، مقارنة مع 50% منه في فترة "العشرينيات الصاخبة".

⁴ على الرغم من مرور ثلاثة عقود من العولمة، لا يزال النظام الأساسي للمحاسبة الإقتصادية هو نظام الحسابات القومية.

تجدر الإشارة إلى أن الطبقة الوسطى التي يجري تحليلها هنا كانت، إلى حد كبير، ظاهرة خاصة بالغرب. لم تكن هناك طبقة وسطى بمعناها الغربي في أماكن أخرى، أو أنها كانت ضئيلة العدد. وفي أي مكان آخر في العالم، تكونت الثروات المحلية من الصادرات إلى الغرب بدلاً من الإستهلاك المحلي. بالرغم من ذلك، تركزت معظم التجارة العالمية بين الدول الغربية.

خيانة الشركات

بدأت الصورة بالتغير في السبعينيات، وبإدراك متأخر، بالإمكان النظر إلى العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب على أنها "عصر ذهبي" غابر.

جاء التغيير عندما وسعت الشركات الكبيرة مسرح عملياتها من الساحة الوطنية إلى الساحة العالمية. لا نقصد بهذا التجارة الدولية، والتي كانت موجودة دائماً، بل نقصد بذلك العمليات اليومية للشركات- التمويل والإنتاج والإعلان والتسويق - وهي عمليات تتم على نحو متزايد على الساحة العالمية وبمقياس عالمي. هذا هو المعنى الحقيقي للعولمة. غالباً ما تقارن عولمة الوقت الحاضر بتلك الموجة في أواخر القرن التاسع عشر التي بشرت بالعولمة الحالية، إلا أن هناك إختلافات كبيرة بين الإثنتين: غلب على الموجة الأولى إزدهار التجارة الدولية والهجرة الضخمة للعمالة. أما بالنسبة للعمليات الجارية لما كانت حينها شركات كبيرة، فإن ما كان عالمياً هو، أساساً، التمويل، في حين إقتصرت عمليات الإنتاج والإعلان والتسويق على النطاق المحلي. وفي الوقت الحاضر، تحدث تلك العمليات الأربعة كلها في سياق عالمي: فالتمويل يأتي غالباً من بلد أو أكثر ويتم الإنتاج في عدد من البلدان الأخرى، في حين أنه يمكن أن يتم الإعلان والتسويق في أي مكان تقريباً في العالم.

في اللحظة التي تعبر فيها الشركات الكبيرة حدود الدولة الأم، فإنها تصبح في أرض غير دولية، غير مقيدة بالأغلال والقيود التي تفرضها الأمة، الدولة، أو النقابات العمالية. تفتقر الساحة العالمية إلى سلطة قادرة على فرض السياسات النقدية والمالية والإستثمارية وسياسات العمالة، ناهيك عن التشريعات العمالية. يمكن العثور على كل هذه العناصر، بطبيعة الحال، في كل دولة من دول العالم حيث تعمل الشركات المتعددة الجنسية ولكن في ظل غياب أي سلطة للدولة على ما هو متعدد الجنسيات، تصبح بذلك الشركات حرة في إختيار الدولة الأكثر راحة بالنسبة لها من بين دول العالم

المتعددة، فيما تشكل إمكانية تحقيق الربح العامل الحاسم في إختيار الدولة. خير مثال على ذلك، هو القدرة على تحقيق أرباح كبيرة في ضوء حقيقة أن الأحكام الضريبية تختلف من بلد لآخر: الشركات المتعددة الجنسيات هي خبيرة ممتازة في تخطيط الضرائب⁵.

تعد الساحة المتعددة الجنسيات خالية أيضاً من النقابات العمالية. لدى معظم البلدان مثل هذه المنظمات، بالطبع، لكن طالما لا يوجد هناك نقابات عمالية متعددة الجنسيات فإنه يظل بإمكان الشركات إختيار بلدان لا توجد فيها نقابات عمالية، أو حيث يمكنها التفاوض مع سلطات الدولة للحصول على إعفاءات من قوانين العمل المحلية.

كان الدافع الرئيسي الذي حفز الشركات إلى توسيع أعمالها خارج بلدانها الأم، محض الرغبة في خفض تكاليف العمالة. وأصبح هذا خياراً حالماً سمحت التكنولوجيا بالنقل الفعلي لخطوط الإنتاج عبر الحدود بتكلفة مريحة. كانت اليد العاملة في أمريكا الجنوبية وأفريقيا وآسيا، وما زالت، أرخص من نظيراتها في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية. وبالتالي، تعهدت عمليات الإنتاج ضرراً بالأساس بأفراد الطبقة الوسطى الغربية الذين عملوا في المصانع الكبرى وتمتعوا بحماية نقابات عمالية قوية. هذه هي الطبقة الوسطى الدنيا أو ما يطلق عليه "العمال ذوي الياقات الزرقاء"، الذين أصبحوا عمالة فائضة. عبر سلافوي زيزيك عن هؤلاء العمال بقوله أن فرصة إستغلالهم في وظائف طويلة الأمد صارت تعتبر إمتيازاً وحظوة⁶. أما ذاك الجزء من الطبقة الوسطى، الذي يتألف من "العمال ذوي الياقات البيضاء" والموظفين في أجهزة الدولة، فقد إستغرقهم وقتاً أطول حتى شعروا بهذا الهبوط. فقد التصنيع، تدريجياً، دوره المركزي في الإقتصادات الغربية. اليوم، تم إستبدال الغالبية

⁵ تم نقل تسجيل موقع أمازون Amazon.co.uk إلى لوكسمبورغ، حيث معدلات الضرائب منخفضة جداً، بالرغم من أن الفرع البريطاني هو الذي يقوم بمعظم العمل. ففي عام 2010، كان مكتب لوكسمبورغ يُشغل 134 موظفاً، وكان إجمالي مبيعاته 7.5 مليار جنيه إسترليني، بينما نظيره البريطاني، والذي يعمل فيه 2265 موظفاً، سجل إجمالي مبيعات بـ 147 مليون جنيه إسترليني فقط. على الرغم من أن معدلات الضريبة على الشركات في لوكسمبورج والمملكة المتحدة، مماثلة، لكن السلطات في لوكسمبورج لديها وجهة نظر مختلفة عن التكاليف التي يمكن تعويضها بما يتأتى من دخل، ويقال هذا الترتيب إلى حد كبير الأرباح المنوطة بضريبة. ففي عام 2010، أفادت أمازون – فرع لوكسمبورغ بأن مجموع تكاليفها وصل إلى 7.4 مليار جنيه إسترليني تقريباً وهو تحديداً نفس مقدار دخلها (7.5 مليار جنيه إسترليني)، الأمر الذي مكن الشركة من دفع ضرائب منخفضة للغاية وصلت إلى 5.5 مليون جنيه إسترليني. ذات الأدوات ساعدت الشركة الرئيسية في الولايات المتحدة الأمريكية للتخفيض من مدفوعات الضرائب الفعلية هناك من 49.6٪ من أرباحها في عام 2006 إلى معدل فعلي أقل من النسبة القانونية 35٪، في السنوات اللاحقة. (إيان جريفيثس: "كيف مكن تغيير كلمة واحدة أمازون من دفع ضرائب أقل على أنشطتها في المملكة المتحدة"، الجارديان، 4 أبريل 2012 وجوليب جارسايد، "كيف تجد أمازون الثغرات الضريبية"، الجارديان، 4 أبريل 2012).

⁶ سلافوي زيزيك. الثورة البرجوازية لأصحاب الأجور. لندن ريفيو أوف بوكس. 7 فبراير 2012.

القوى من شركات التصنيع بشركات الخدمات الخاصة التي تشمل مجموعة واسعة من الأنشطة وممارسات توظيف متعددة، الأمر الذي يصعب التكتلات النقابية ودعم النقابات العمالية.

لم يتوقف كامل الإنتاج الصناعي للسلع الإستهلاكية في الغرب، بطبيعة الحال، ولكن تقويض شروط العمل جارٍ بالتأكيد. لقد تعلمت الشركات كيفية خفض تكاليف العمالة عن طريق إستعمال ذكي للتهديدات المتمثلة بنقل الإنتاج إلى ما وراء البحار، أو بواسطة إستخدام الإدعاء حول تزايد المنافسة للشركات الأجنبية. تطبيق هذين السلاحين في وقت واحد، أضعف النقابات العمالية الغربية⁷. وبدأت الحكومات بالتخلي عن سياسة العمالة الكاملة، وتبني توجه "سوق عمل مرن" بدلاً عنها، الذي إنسجم مع رفاهية الشركات. زعموا أن هذا هو السبيل الوحيد للحفاظ على العمالة، وبكلمات أخرى للإحتفاظ، على الأقل، ببعض أنشطة الشركات أو جذب الشركات المتعددة الجنسيات من وراء البحار. أضعفت عولمة أنشطة الشركات بشكل حتمي المكونات الرئيسية لقوة الطبقة الوسطى. خانت تلك الشركات الطبقة التي جعلتها عظيمة.

عندما صعدت الشركات الغربية على خشبة مسرح الجنسيات المتعددة لم تكن بحاجة إلى إبتكار طرق عمل جديدة، إنما، كل ما كان توجب عليها القيام به هو إستغلال الساحة الجديدة من خلال تلك الأنماط المجربة والمختبرة التي تمتعت بـ "ماضٍ مجيد" في بلادها والتي دخلت، إلى حد ما، في سبات عميق خلال ما سمي بـ "العصر الذهبي". تشمل هذه الأنماط موقفاً معادياً تجاه نقابات العمال، والشك "الفطري" في سلطات الدولة، ومعارضة التنظيم الحكومي، ومقاومة أي سياسة رفاه إجتماعي. الشركات الأوروبية، التي تعاونت في بلدانها الأصلية مع النقابات العمالية ودولة الرفاه،

⁷ في مقابلة مع الأمين العام لاتحاد الإلكترونيات في الهستدروت (الاتحاد الإسرائيلي لنقابات العمال)، وفيها تتطرق لأمين العام محادثة أجراها مع المدير التنفيذي لشركة موتورولا، فرع إسرائيل. "إسمع" قال فيها المدير التنفيذي، "أنت صهيوني. المكتب المركزي [موتورولا] يقع في الولايات المتحدة الأمريكية، وهناك تعمل الشركة كمنجر مغلق [أي لا يسمح بالنقابات العمالية]، وفي اللحظة التي أخبرهم فيها بأن هناك نقابة عمالية هنا تريد تنظيم العمال، فإنه [الرئيس التنفيذي لشركة موتورولا في الولايات المتحدة] سيقوم بإغلاق المصنع ونقله إلى فنزويلا. لن يقلق لشيء. فإذا كنت تريد أن تحافظ على فرص عمل لـ 1500 شخصاً، فلا تثر لي المشاكل. الصحفي: "هل تقبل حجة 'الصهيونية' [من الرئيس التنفيذي لشركة موتورولا، فرع إسرائيل]؟" "الأمين العام: "إنها إعتبار. أنا أولاً صهيوني، ثم، وبعد ذلك، أنا اشتراكي. من باربرا سفيرسكي، "النساء الإسرائيليات على خط التجميع" 1987، في باربرا هينريتش وانيت فوينتس، "المرأة في المصنع العالمي، برايروت ببلشرز (بالعبرية).

تبنت عن طيب خاطر الممارسات "الأمريكية" لدى دخولها الساحة متعددة الجنسيات، أو لنكون أكثر دقة، ممارسات العالم ألالا- أوروبى.

فى مرحلة لاحقة، نجحت الشركات "بإعادة إستيراد" وتطبيق تلك الأنماط التى جلبت لهم أرباحاً كبيرة فى الساحة المتعددة الجنسيات، إلى بلادها الأصلية، ويذكرنا هذا بقول مآثور لكارل ماركس بأن أمة تستعيد أمة أخرى، تصنع أصفادها بنفسها. لم تحتاج الشركات إلا إلى إحياء سلسلة من الإدعاءات القائمة منذ أمد بأنه ينبغي تقليص سلطة الدولة، إما عن طريق خفض الضرائب أو بإزاحة الدولة من الحلبة الإقتصادية. تعززت هذه الإدعاءات على إثر تجربة الشركات فى بلدان العالم الثالث، حيث كانت الدولة العميل الأبرز للتنمية الإقتصادية خلال الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، حتى ظهور الشركات المتعددة الجنسيات فى الصورة، التى إشترت العديد من الشركات التابعة للدولة، وضيقت القاعدة الضريبية المحلية، وقيدت التنمية الإقتصادية المحلية.

الطبقة الوسطى العالمية

ترجمت خسائر العمال الغربيين إلى مكاسب نسبية لعاملين فى تلك البلدان التى إنتشرت فيها الشركات المتعددة الجنسيات. وفى البلدان التى لم تكن فيها إطلاقاً أى بنية تحتية صناعية مهمة، أصبح هؤلاء العمال طبقة وسطى جديدة، على أساس الأجور التى يتحصلونها، والتى وإن كانت أقل بكثير من نظيراتها الغربية، فإنها كانت أعلى من معايير الدخل فى المناطق الريفية فى العالم الثالث. أما فى البلدان ذات البنية التحتية الصناعية، مثل بعض الدول فى أمريكا اللاتينية، فقد بشر وصول الشركات الغربية المتعددة الجنسيات بنهاية المشروع التنموي الوطني ومعها نهاية ظهور وتنشئة طبقة وسطى محلية. إلا أنه وفى كلا الحالتين، لم تتمتع الطبقة الوسطى الجديدة بالمزايا التى تمتعت بها نظيرتها الغربية سابقاً. أولاً، لأنها لم تستطع الإعتماد على دعم النقابات، لأن الرغبة فى تجنب المفاوضات مع النقابات كانت هى السبب فى قيادة الشركات المتعددة الجنسيات إلى تعهدات عالمية، ومن أجل تحقيق ذلك، أصرت تلك الشركات، حيثما كان ذلك ممكناً، على الحصول على الإعفاء من قوانين العمل المحلية من الدولة المضيفة. فرق إضافي بين الطبقة الوسطى الغربية والطبقة الوسطى غير الغربية هو أنه على عكس العمال فى الغرب، لم يتمكن العمال الجدد، ومازال لا يمكنهم، من شراء العديد من المنتجات التى ينتجونها، حيث أن مدخلهم لا يسمح بذلك.

تشير الأرقام التي نشرها حديثاً هومي خاراس، باحث في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، إلى أنه من المتوقع أن تنمو "الطبقة الوسطى العالمية" بشكل ملحوظ على النحو التالي: من 1.8 مليار في عام 2009 إلى حوالي 3.2 مليار في عام 2020 وإلى 4.9 ملياراً في عام 2030، حيث سيحدث معظم هذا النمو في آسيا. إلا أن هذه الطبقة الوسطى، عُرِّفت من قبل هومي على أنها الطبقة التي تشمل الأسر التي تنفق ما بين عشرة ومئة دولار في اليوم (بمفاهيم القيمة الشرائية)، أو ما بين 3650 دولاراً و 36500 دولاراً في السنة⁸. وعلى سبيل المقارنة، ففي عام 2009، كان وسيط إنفاق الأسرة في الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 50 ألف دولار⁹. هذه الأرقام هي مؤشر واضح على أن "الطبقة الوسطى العالمية" هي مخلوق مختلف تماماً عن "الطبقة الوسطى الغربية". فرق آخر حاسم هو إنعدام إحدى الركزتين الرئيسيتين للطبقة الوسطى الغربية وهي جهاز الدولة الذي يوفر للسكان عامة، وللطبقة الوسطى المحلية، خاصة، خدمات مثل التعليم والصحة والضمان الاجتماعي، بالإضافة إلى توظيفه لأفراد من الطبقة الوسطى المحلية. وبالتالي، فإن هذا الوضع هو، جزئياً، نتيجة لحقيقة أن الدولة في هذه البلدان (غير الغربية) تفتقر إلى كل من الشرعية والقدرة على إدخال نظام ضريبي شامل ومستقر، والذي يمكن تأسيس مثل هذه الخدمات عليه. ومن حيث المبدأ، بالطبع، يمكن لهذه البلدان أن تموّل تطوير خدمات دولة على النمط الغربي من خلال فرض ضرائب على أرباح الشركات متعددة الجنسيات، إلا أن هذه الشركات جعلت نشاطها مشروطاً بإعفائها من الضرائب على معظم، إن لم يكن على جميع، أرباحها. عوضاً عن ذلك، تذهب الأرباح، إلى البلدان الأصلية لتلك الشركات أو إلى الملاذات الضريبية العالمية.

في ظل غياب خدمات تعليم وصحة وضمان اجتماعي شاملة تديرها الدولة، فإنه لا يمكن لجهاز الدولة أن يكون مصدراً للعمالة الواسعة بمعايير طبقة وسطى. وفي نفس الوقت، تقتصر الخدمات التعليمية والصحية بمعايير الطبقة الوسطى الغربية على عدد قليل جداً: ففي أمريكا اللاتينية، على سبيل المثال، في عام 2010، بلغ متوسط المستوى التعليمي للأفراد 8.3 سنة تعليم مدرسية، بينما

⁸ خاراس، هومي، الطبقة الوسطى الناشئة في البلدان النامية، يناير 2010. مركز تطوير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2011، وجهات نظر حول التنمية العالمية 2012: 103.

⁹ مكتب إحصاء التعداد السكاني الأمريكي، ملخص إحصائي حول الولايات المتحدة الأمريكية، 2012: جدول رقم 684.

لم تحصل سوى قلة معدودة على خدمات التعليم العالي¹⁰. كذلك، في كثير من البلدان التي تظهر سجلاتها العامة نمواً في حجم "الطبقة الوسطى العالمية"، فإن الممتلكات التي تميز الطبقة الوسطى في الغرب، مثل السيارة، هي نادرة في تلك المجتمعات¹¹.

قبل كل شيء، "الطبقة الوسطى العالمية" شديدة الضعف، إذ أن مصير الطبقة الوسطى عرضة لتقلبات أصحاب الشركات، الذين قد يسحبون في أي لحظة البساط من تحت أقدامها، مقررين إعادة نقل الشركة، بناءً على تغيير ما في قيم العملات، أو مستويات الرواتب، أو الإنتاجية، أو بناءً على أي عامل آخر يؤثر على "بيت القصيد". إنها ليست فقط الشركات الغربية التي يمكنها التجول من بلد إلى آخر، الشركات غير الغربية العاملة في بلدانها الأصلية تنتهج هذه الطريقة بشكل مماثل. على سبيل المثال، تحول الشركات الصينية اليوم أعمالها إلى بلاد مجاورة في ضوء الزيادات، وإن كانت متواضعة، في تكاليف اليد العاملة الصينية.

يعتبر صعود "الطبقة الوسطى العالمية" صفقة مربحة للكثيرين. إنه خبر سار لمئات الملايين في جميع أنحاء العالم، حتى وإن كان ذلك يعني، في كثير من الأحيان، ظروف عمل كالتالي سادت في أوروبا نهاية القرن التاسع عشر. ثانياً، إنها تعوض الشركات المتعددة الجنسيات عن التآكل في القوة الشرائية للطبقة الوسطى الغربية: فعلى الرغم من أن الطبقة الإستهلاكية الجديدة قد تكون صغيرة، ولربما صغيرة جداً، في كل بلد على حدة، فإنها بمجموعها العام على المستوى العالمي، كبيرة بما فيه الكفاية لتشكّل إضافة مهمة لصفوف المستهلكين على النمط الغربي. وأخيراً، فإن الأجور المنخفضة للطبقة الوسطى العالمية تساعد في الحفاظ على مستويات إستهلاك، شبيهة بمستويات إستهلاك الطبقة الوسطى في الدول الغربية، الإستهلاك الذي تآكل نتيجة تعهيد أسواق العمل وتآكل الأجور.

¹⁰ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2011، وجهات نظر حول التنمية العالمية 2012: ص 104.

¹¹ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، 2011، وجهات نظر حول التنمية العالمية 2012: ص 104.

بالنظر إلى المستقبل، سيستغرق الطبقة الوسطى العالمية سنوات عديدة، في أفضل الأحوال، لإعادة إنتاج إنجازات الطبقة الوسطى في الغرب في "عصرها الذهبي": إقتصاد "وطني"، وشركات "مسؤولة"، وأرباح يعاد استثمارها في الإنتاج والتوظيف، وفره الوظائف، وظائف عالية الأجور نسبياً، ملكية منزل وسيارة وأجهزة كهربائية منزلية، وقوة جماعية على شكل نقابات عمالية، وتعليم ثانوي وعالٍ في بعض الأحيان، والخدمات الصحية الشاملة التي تقدمها الدولة (في أوروبا)، وأنظمة الضمان الاجتماعي.

من المفارقة، أنه في الوقت الحاضر، لدى البشر موارد مالية أضخم من أي وقت مضى. كان على هذه الموارد أن تُستخدم لتوسيع صفوف طبقة وسطى، ليس فقط في الدول الغربية (في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، لا ينتمي معظم الأمريكيين من أصل أفريقي واللاتينيين إلى الطبقة الوسطى)، ولكن أيضاً في أجزاء أخرى من العالم. ومع ذلك، وبدلاً من أن تُستخدم للمصلحة البشرية العامة، يتم توجيه هذه الموارد المالية إلى خزائن خاصة لفئة صغيرة من الطبقة الاجتماعية العليا.

خيانة رأس المال

أنتجت العولمة طرقاً جديدة للثراء ومراكمة رأس المال. لقد تطرقنا إلى بعض هذه الطرق آنفاً، مثل خسف تكاليف العمل (الذي كان منذ البداية المبرر الأساسي للشركات المتعددة الجنسيات للانتقال إلى الخارج) والمبيعات على نطاق عالمي، والقدرة على الإستفادة من إحتدام التنافس بين البلدان على إستضافة الشركات والتي تتمثل في خفض نسبة الضرائب المدفوعة أ وحتى التخلص نهائياً.

الآن، يتوجب علينا الأخذ بعين الإعتبار التحيز المالي المتصاعد في أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات. في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، غالباً ما أعيد استثمار أرباح الشركات في التصنيع والتسويق. في عصر العولمة، تغير هذا الوضع: ففي حين أنه ما زال يعاد استثمار شريحة من الأرباح، كما في السابق، فإن شريحة أخرى، أكبر، أحياناً، من الشريحة الأولى، تستثمر الآن في عمليات مالية. المثال الرئيسي على ذلك هو تداول العملات، الذي أصبح جذاباً بشكل خاص مع زعزعة إستقرار نظام العملات الدولي في السبعينيات في أعقاب إنهيار نظام

بريتون وودز. ومن خلال التعامل مع عدد كبير من العملات من مختلف البلدان، إستطاعت الشركات المتعددة الجنسيات تحقيق قدر كبير من المال جراء تداول هذه العملات، التي تغيرت قيمتها بين لحظة وأخرى. وفي هذه الأيام، تتم عمليات تداول العملات يومياً، وعلى نطاق يفوق الناتج المحلي الإجمالي، عملياً، لكل واحدة من بلاد العالم. وتستطيع تلك الشركات المتعددة الجنسيات جني أرباح تساوي أو حتى تتجاوز أرباحها من التصنيع أو إعطاء الخدمات¹².

نتحدث هنا عن مجال جديد لنشاط الشركات. كما أوضحنا أعلاه، ففي العقود الثلاثة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، كانت الطبقة الوسطى محور النشاط الإقتصادي من حيث التصنيع والبناء والخدمات الإجتماعية التي تقدمها الدولة. وفي الوقت الحاضر، فإن أبرز نشاط إقتصادي يحدث في الساحة المالية، والذي يخدم نفسه بدلاً من خدمة مجالات الإنتاج والتوظيف. أو كما عبر عنه دومينيل وليفي، بقولهما، تمويل يمول نفسه¹³. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، قفز قطاع الخدمات المالية، الذي بلغ في العام 1947 ما قيمته 2.5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي وتراوح حول 4% في معظم أيام مجد الطبقة الوسطى، إلى 8.3% في عام 2006¹⁴. في العام 1960، ربحت الشركات المالية ما نسبته 16% من إجمالي أرباح الشركات الأمريكية، فيما إرتفعت هذه النسبة في عام 2002، إلى رقم قياسي، 44%. على الرغم من تقلص المبلغ منذ ذلك الوقت، فإنه لا يزال مرتفعاً جداً حيث وصل بعد الأزمة المالية في عام 2008 إلى 31%¹⁵.

أصبح هذا المجال ملعباً مالياً جديداً كاملاً مع لاعبين جدد مثل صناديق الإستثمار والبنوك التي تتخصص في المضاربة بكل من أموال الشركات وممتلكات أصحابها ومسؤوليها التنفيذيين. وبين اللاعبين الجدد أيضاً شركات محاماة دولية، وخبراء ضرائب دوليين، وخبراء عملات دولية، وخبراء لغة، وخبراء تسويق، ومستشاري ضريبة دوليين. ومما غذى أيضاً التحيز المالي، ما أصبح لاحقاً ممارسة واسعة الإنتشار، هو أن الدفع لكبار المديرين التنفيذيين لم يكن فقط بواسطة معاشات

¹² أوزغور اورهانجزي، 2008، "أمولة الإقتصاد وتراكم رأس المال في قطاع الشركات غير المالية: تحقيق نظري وتجريبي في إقتصاد الولايات المتحدة: 1973-2003". مجلة كامبريدج الإقتصادية، 2008، المجلد رقم 32.

¹³ جيرار دومينيل ودومينيك ليفي، 2004، رأس المال يولد مجدداً: جنور الثورة النيوليبرالية. مطبعة جامعة هارفارد: 124.

¹⁴ توماس فيليبون، "تطور الصناعة المالية للولايات المتحدة الأمريكية من 1860 وحتى 2007: النظرية والأدلة". NBER، نوفمبر 2008: 6.

¹⁵ جون بيلامي فوستر وحنا هولمان، 2010، "نخبة القوة المالية"، مونثلي ريفيو، مجلد 62، الجزء 1.

ولكن أيضاً على شكل حزم من أسهم وخيارات الأسهم، وبالتالي، تم تحويلهم طوعاً إلى لاعبين على الساحة المالية.

أحضر الأثرياء الجدد معهم مجالات جديدة من الإنتاج والخدمات تتمثل في السلع باهظة الثمن مثل الطائرات الخاصة، واليخوت، والعقارات، والقصور، والشقق الفاخرة في مواقع مختارة حول العالم، بالإضافة إلى خدمات باهظة، من المدارس الخاصة إلى خدمات الصيانة الشخصية والخدمات الأمنية.

فتح الإستثمار المنتج الباب أمام المضاربات المالية. في الماضي، بينما جنت البنوك أرباحاً من الفائدة الشهرية التي يدفعها مقترضو الرهن العقاري، اليوم لا تتعدى ورقة الرهن العقاري عن كونها مضاربة على قدرة المقترض على سداد القرض العقاري خلال مدة القرض. وبعبارة أخرى، إن المال يُصنع من المال بواسطة أفراد وشركات تمتلك إدارات مالية لا يجري إستثمارها في أي نشاط إنتاجي. كانت ما تسمى بالمشتقات، المنتج الإستثماري الأكثر سخونة في التسعينيات وفي عام 2000. وكانت المشتقات مسؤولة عن فقاعة العقارات والتي تسبب في تضخمها هيئات مالية توخت الحصول على ضعف أو ثلاثة أضعاف أرباحها، المشتقة من تسويق منازل جديدة، والفائدة على القروض العقارية، ومبيعات صكوك تأمين القروض العقارية. إنهار كل هذا، بالطبع، في أزمة عام 2008 المالية العالمية، التي بدأت عندما أصبح واضحاً أن بعض المقترضين - أشخاص كانوا يطمحون بتحقيق "الحلم الأميركي"، أو بعبارة أخرى يحلمون بالإنضمام إلى الطبقة الوسطى من العصر الذهبي- لم يتمكنوا من الوفاء بالدفعات المترتبة عليهم، وذلك إلى حد كبير بسبب أزمة الطبقة الوسطى الغربية.

يعتبر الملعب المالي الجديد حقلاً إجتماعياً مغلقاً، خارجاً تماماً عن متناول الطبقة الوسطى. بقدر ما تنتشغل الطبقة الوسطى في إنتاج وتقديم خدمات موجهة إلى ذاك الملعب، فإنه يمكن القول أن، اليوم، الطبقة الوسطى في الغرب تشبه إلى حد كبير نظيرتها في العالم الثالث أكثر من الماضي، حيث أنها تنتج سلعاً لا تقدر على شرائها.

الأرستقراطية المالية

وُلد رأس المال المالي والمضاربات المالية "الطبقة العالمية العالية جداً". تم تحديد هذه الفئة مؤخراً، من قبل حركات الإحتجاج في أنحاء العالم الغربي، على أنها النخبة التي تشكل أعلى 1% من العالم. ومع ذلك، فإن نخبة ال-1% لا تتواجد فقط في الدول الغربية ولكن أيضاً في البلدان المستهدفة عادة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات. في تلك البلدان، تضم هذه الفئة السماسرة المحليين الذين يخدمون الشركات متعددة الجنسيات، ورواد الأعمال المحليين الذين ظهوروا في ذيل تيار العولمة ويعملون في ساحة الشركات متعددة الجنسيات. اليوم هناك شركات متعددة الجنسيات كورية وتايوانية وهندية وصينية، تعمل في كافة أنحاء جنوب آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، وكذلك في الدول الغربية. هناك أيضاً شركات إسرائيلية متعددة الجنسيات، والتي تعمل في أوروبا الشرقية وأجزاء أخرى من العالم.

وتمتلك نخبة ال-1% عبق أرستقراطية القرن ال-21. إذ يُستمد الكثير من دخلها من مصادر ريعية أو ما شابه مثل الرسوم المصرفية، ورسوم إدارة شركات التأمين ورسوم إدارة الصناديق التقاعدية، والفوائد على القروض العقارية. وأصبح جني الربح من نصيب مشغلي أنظمة الإتصالات الإلكترونية، أيضاً.

وتساهم الطبقة الوسطى بحصة الأسد من هذا الدخل. والدولة هي التي تصادق على معدلات الربح. وفي الواقع، فإن الأرستقراطية المالية تسيطر على معظم دخل الطبقة الوسطى، سواء كانت تلك رواتبهم التي يودعها أصحاب العمل في البنك، أو مدخرات التقاعد التي تعهد بها الدولة لشركات التأمين التجارية، أو من خلال تسديد أقساط قروض الرهن العقاري لبنوك الرهن العقاري. وبالإضافة إلى ذلك، طالبت الأرستقراطية المالية أيضاً بمدفوعات الضرائب التي تقدمها الطبقة الوسطى، حيث تبين أن هذه الضرائب، في الأزمة المالية لعام 2008، شكلت الملاذ الأخير لواضعي الخطط المالية والذين حكمت الدولة بأنهم "أكبر من أن يفشلوا".

خيانة للدولة

وفقاً لمعظم المعلقين على موضوع العولمة، أصبحت الدولة أضعف عندما إزادت قوة الشركات. تقلصت ميزانيات الدولة وأصبح هناك تعاقد على إيراداتها، وتم تقييد وظائفها، وإنخفضت قدرتها التنظيمية أمام الشركات الكبرى.

وفي الواقع، فإن كافة هذه التصريحات صحيحة، لكنها لا تشير بالضرورة إلى أي ضعف. بالأحرى، أود أن أقترح أن هذه التطورات تشير إلى تغير في قواعد اللعبة: في ظل الظروف التي أوجدتها عولمة الشركات، تشعر الدولة، في معظم البلدان الغربية، بأنها ملزمة بالوقوف إلى جانب الشركات المحلية في محاولة تأمين وضع ثابت في قلب الساحة العالمية لكلا الجانبين - وعلى المستوى التصريحي، لكامل الدولة القومية أيضاً. وعلاوة على ذلك، فقد تم خلال "العصر الذهبي" تعريف المصلحة الوطنية بمفاهيم دفع عجلة الإقتصاد القومي الذي تقوده الدولة، وبالتالي تحقيق مستوى معيشة "عصري"، أي تحقيق أهداف تتفق مع مصلحة الطبقة الوسطى. في أيامنا هذه، فإن الدولة أكثر استعداداً لقبول مطالب الشركات ولتخفيف التزاماتها تجاه الطبقة الوسطى. تحت راية التقدم نحو مركز الساحة العالمية، تخون الدولة الطبقة الوسطى.

اليوم وبعد مرور ما يقرب الخمس سنوات والتي قامت الدول خلالها بكل ما يمكنها من أجل إنقاذ المؤسسات المالية في ميدانها، يصبح الإدعاء القائل بأن الدولة أصبحت أضعف أقل إقناعاً مما كان عليه في الماضي. والحق يقال، فإن هذا الانقلاب التاريخي للتعريف السابق للمصلحة الوطنية لم يكن ليتحقق على الإطلاق لو كانت الدولة ضعيفة أو لو تم إضعافها. وقد أطلق على هذا الانقلاب أسماء مختلفة: فمن تسمية "المجتمع العظيم" لليندون جونسون في السبعينيات، إلى الريغانية في الثمانينيات، ومن الرعاية الإجتماعية المرتبطة بحزب العمال إلى الليبرالية الجديدة (النيوليبرالية) التاتشرية في بريطانيا، من الكينزية إلى الفريدمانية، ومن "الدولة التنموية" إلى سياسات السوق الحرة، وهلم جرا. وبغض النظر عن الاسم الذي أطلق على هذا الانقلاب، فإنه لم يكن ليحدث دون تدخل الدولة القوية: كانت الدولة، تحت قيادة رونالد ريغان، هي التي كسرت إضراب مراقبي الملاحة الجوية الأمريكية، وكانت الدولة هي التي كسرت إضراب عمال مناجم الفحم في المملكة المتحدة في عهد مارجريت تاتشر، وهي الدولة التي تفرض على الطبقة الوسطى في بعض بلدان الإتحاد الأوروبي نظام التقشف الذي من شأنه أن يبطل الكثير مما تم تحقيقه منذ الحرب العالمية

الثانية. لم تكن الشركات المتعددة الجنسيات، بكل قوتها الكبيرة ورأس المال الذي تمتلكه قادرة على فعل ذلك لوحدها. تعتمد الشركات على الدولة في توفير الظروف المحلية المفيدة لعملياتها المتعددة الجنسيات.

وإذا نظرنا بإيجاز إلى إسرائيل، نجد أن الدولة تحت ولاية شيمون بيريز هي من قامت بتطبيق المرحلة الأولى من سيرورة الليبرالية الجديدة، وذلك في إطار خطة الطوارئ التي أقرت عام 1985 من أجل تحقيق الإستقرار في الإقتصاد. وكانت الدولة تحت ولاية أرييل شارون وبنيامين نتنياهو هي التي أخرجت المرحلة الثانية إلى حيز التنفيذ، خلال التقليلات الجارفة للميزانية بين العامين 2002-2004. قامت الدولة بتقليص شديد لميزانياتها من أجل "تحرير موارد لإستخدام قطاع الأعمال"، وبكلمات أخرى لإتاحة كميات كبيرة من الأموال الائتمانية لقطاع الأعمال، وبأقل سعر ممكن. كذلك خسفت الدولة الضرائب على أرباح الشركات وعلى الرواتب المرتفعة، وقامت بتأمين صناديق المعاشات التقاعدية التابعة للدولة وبيعها لشركات التأمين، وذلك بهدف زيادة توسيع مخزون الإئتمان للشركات الإسرائيلية متعددة الجنسيات، ودفعت الدولة أيضاً جزءاً ضخماً من مدفوعات التأمين الوطني للعمال وذلك بدلاً من أرباب العمل، وأنشأت الدولة محكمة عمل بهدف تخفيف أثر إحتجاجات النقابات العمالية، وقامت الدولة- في إسرائيل كما في أماكن أخرى- بالإستغناء عن خدمات بنك إسرائيل كعمول لنشاطات الدولة التنموية وقصرها على مكافحة التضخم المالي الذي يؤثر سلباً على نشاطات الشركات المتعددة الجنسيات، وسمحت الدولة بدخول مئات الآلاف من الفلسطينيين إلى إسرائيل وبدأت "بإستيراد" مئات آلاف العمال المهاجرين من أجل خفض تكاليف العمالة الإسرائيلية، وهذه ليست سوى بضعة أمثلة. إستطاعت الدولة حشد أفضل مؤسساتها مثل مجلس الوزراء، والكنيست، والمحكمة العليا وبنك إسرائيل، من أجل المبادرة والتخطيط والتشريع، ووضع كل هذا في حيز التنفيذ "بصورة ديمقراطية": حقا، لقد تمكنت من تجنب إثارة معارضة جماهيرية كبيرة، ولربما ردة فعل عنيفة. صحيح أن عمال المصانع التي تمت خصصتها قاموا بالإضراب والتظاهر، إلا أن قيادة الدولة لعبت دوراً أساسياً في عرضهم على أنهم ليسوا سوى ظاهرة عفا عليها الزمن. فيكي كنافو، أم عزباء، تم خصم 30% من قيمة شيك ضمان الدخل الشهري الخاص بها، قامت بالمشي من ميتسبي رامون النائبة إلى القدس، ولكن تم تصويرها بسهولة على أنها شخص إعتاد على "العيش على مخصصات الرفاه الإجتماعي".

وقد أشرنا إلى هذه التدابير على أنها خيانة من قبل الدولة، لأن الوجه الآخر للدعم الذي تقدمه الدولة لشركات النخبة، كان سحب الإستثمارات من الطبقة الوسطى. ميزانية مقلصة تعني وظائف أقل للطبقة الوسطى، وخاصة بالنسبة للنساء، وفي الوقت نفسه خدمات تعليمية وصحية وخدمات رفاه إجتماعي أقل لأولاد الطبقة الوسطى؛ وبالطبع، فإن تخفيض الضرائب على الثروة وأرباح الشركات يؤثر سلباً على خزينة الدولة المعدة لتمويل هذه الخدمات؛ كما أن خصخصة صناديق التقاعد تعني خفض المعاشات التقاعدية، بالأساس من خلال رسوم الإدارة الضخمة التي تفرضها شركات التأمين (المعاشات التقاعدية مهمة بشكل خاص بالنسبة للطبقة الوسطى، لأن مدخرات الطبقات الدنيا التقاعدية هزيلة، في حين أنه يمكن للطبقة العليا أن تتدبر أمورها جيداً دون تلك المدخرات).

الأم العزباء فيكي كنافو سارت المسافة الطويلة من متسبيه رامون إلى القدس، بعد فترة وجيزة من تقليص مخصصات ضمان الدخل الخاصة بها في عام 2003. الفئة المتمدنة، الأفضل حالاً، من الطبقة الوسطى أخذت وقتاً أطول للقيام بردة فعل. لم تستيقظ حتى صيف عام 2011، وما أن حل عام 2012، حتى عادت إلى المشاجرة.

أرستقراطية الطبقة الوسطى

إذا كانت صناعة السيارات رمزاً للعصر الذهبي في سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، فإن التكنولوجيا الحديثة هي رمز العصر الحاضر. غالباً ما تُصور التكنولوجيا الحديثة على أنها القوة الدافعة لإقتصادنا المعاصر. ولكن في حين أن صناعة السيارات وفرت بساطاً واسعاً يكفي لحمل الطبقة الوسطى بأكملها، فإن قطاع التكنولوجيا الحديثة ما هو إلا شريط ضيق قادر- في الغرب- على توفير المعيشة لنسبة قليلة من القوى العاملة فقط. وبكلمات أخرى، فإن صناعة التكنولوجيا الحديثة ليست بديلاً عن صناعة السيارات في العصر الذهبي. ولكن شروط توظيف هذه القوة العاملة الصغيرة هي جيدة للغاية، بحيث يستحق العاملين في هذا المجال لقب أرستقراطيو الطبقة الوسطى.

ظهرت التكنولوجيا الحديثة في عهد عولمة الشركات، وتحمل معظم خصائصها: خطوط إنتاج التكنولوجيا الحديثة أسهل بكثير للنقل والتحرك من خطوط إنتاج السيارات، في حين يتم التمويل والإنتاج والتسويق والإعلان على نطاق عالمي، وبعض المنتجات وأهمها الهواتف المحمولة، يمكن

شراؤها ليس فقط من قبل الطبقة الوسطى في الغرب ولكن أيضاً من قبل الطبقة الوسطى العالمية أيضاً. في قطاع التكنولوجيا الحديثة، تُعلق أهمية كبيرة على البحث والتطوير، وتعتبر المبادرات الحديثة محبوبة القطاع المالي¹⁶.

يجذب قطاع التكنولوجيا كميات ضخمة من رأس المال، غالباً لأنها تستطيع خلق سلسلة من "الضربات" في أعقاب الابتكارات المتتالية، التي تحفز بدورها موجات متتالية من الإستهلاك، حتى عندما لا يختلف المنتج الجديد عن سابقتها. من الصحيح القول أنه خلال العصر الذهبي لشركات صناعة السيارات الغربية، حاول المصنعون زيادة المبيعات من خلال إطلاق نماذج جديدة، لكنهم لم يفعلوا ذلك أكثر من مرة واحدة في السنة؛ في أيامنا هذه، بالمقابل، يحدث هذا التجديد كل بضعة أشهر. في حين أن مصنعي السيارات القدامى أحرزوا مجداً من خلال تزويدهم كل أسرة بأحد العناصر التي اعتبرت آنذاك حيوية لاكتساب مكانة الطبقة الوسطى (وبالطبع، تزويدهم عدداً كبيراً من الوظائف أيضاً)، اليوم حصل ستيف جوبز، الرئيس التنفيذي الأسطوري لشركة أبل، على وسام العبقريّة لنجاحه، في المقام الأول، في بيع أجهزة إتصالات غير ضرورية للأسر نفسها مرة بعد مرة. لا يمكن أن نوافق ستيف جوبز إذا قال: "ما هو جيد لأبل جيد للبلد". لكن، يمكنه القول وبحق: "ما هو جيد لأبل هو جيد لأبل".

تعتبر شركة أبل خير تجسيد لتأثير العولمة على الطبقة الوسطى، الغربية والعالمية على حد سواء. ففي الولايات المتحدة، في عام 2010، كانت القوة العاملة للشركة مكونة من 43000 موظف فقط، وهو عدد أقل بكثير من الـ 400 ألف عامل الذين عملوا في شركة جنرال موتورز في نهاية الثمانينيات. كان لدى أبل 20 ألف عامل آخر في بلدان أخرى. وبالمقابل، معظم إنتاج أجهزة iPhone و iPad وأجهزة أبل الأخرى يتم من خلال مقاول فرعي صيني يوظف 700 ألف

¹⁶ وصف تمار بن يوسف هذا الأمر باقتدار: "... الرأسماليون في عالم عالمي مستعدون للقفز من خلال أطواق من أجل مال متنقل بدرجة عالية. الإستثمار في الآلات والمعدات والمصانع ليس متنقلاً. وبحكم تعريفه، فإنه عمل في جوهره مرتبط بالمكان وطويل الأمد. وفي المقابل، فإن الإستثمار في البحث والتطوير يتحرر وعلى نحو متزايد من أغلال الحدود الوطنية. عندما تنجح الأمور، فإنه يولد عائدات دراماتيكية وسريعة. ولذلك، أصبحت الشركات الناشئة والتي يوجد منها الكثير في إسرائيل منذ التسعينيات، محبوبة القطاع المالي الدولي، مجتازة السلسلة بأكملها من شركات رأس مال مغامرة إلى البنوك" تمار بن يوسف، 2008، أهلا بكم في السوق الحرة (صدر بالعبرية)، القدس: تزيفوني: 125.

شخص في ظروف من شأنها أن تُرفض في الغرب لكونها غير مقبولة¹⁷. عند نفس المقاول الفرعي تقاضى المشرف على العمال، والحاصل على شهادة جامعية، \$22 في اليوم، أو أقل من \$7000 سنوياً، وهو مبلغ كاف لوضعه ضمن ما تطلق عليه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية "الطبقة الوسطى العالمية"، ولكنه يبقى أقل بكثير من ما هو مطلوب من أجل إدراجه ضمن "الطبقة الوسطى الغربية". وبالطبع، حصل معظم الذين عملوا عند هذا المقاول الصيني على ما هو أقل من ذلك. وفي المقابل، كان الراتب الشهري للمدير التنفيذي لشركة أبل لعام 2011، 1.4 مليون دولار. بالإضافة إلى ذلك كان يحق له أن يحصل على رزمة سخية من الأسهم تصل قيمتها إلى عشرات الملايين الإضافية¹⁸. حولت هذه المبالغ المدير التنفيذي لشركة أبل وآلاف المدراء التنفيذيين لشركات التكنولوجيا الحديثة والشركات المالية في أنحاء العالم إلى لاعبين محترمين جداً في سوق رأس المال: إن الإستثمار المنتظم في الأدوات المالية الكثيرة التي أنشئت على مدى السنوات العشرين أو الثلاثين الماضية، يمكن أن يعطي لكل واحد من المدراء التنفيذيين عوائد تمكن أعداداً كبيرة من العمال الصينيين من الحصول على عيش كريم.

صحيح. راتب المدير التنفيذي، حرفياً، من خارج هذا العالم، لكن صناعات وخدمات التكنولوجيا الحديثة خلقت ما يمكن تسميته "أرستقراطية الطبقة الوسطى". وعلى الرغم من أن 30 ألفاً من الـ 43 ألف موظف أمريكي في أبل هم موظفو مبيعات يكسبون حوالي 25 ألف دولار في السنة، فإن أغلب البقية هم من المهندسين والمدراء التنفيذيين الذين يجنون أكثر من ذلك بكثير. في إسرائيل، يجني من يعملون في التكنولوجيا الحديثة أكثر من أربعة أضعاف وسيط الأجور. إن مجرد استخدام مفهوم الأرستقراطية لوصف هذه الطبقة، يبرهن على أن التكنولوجيا الحديثة ليست حلاً بديلاً للطبقة الوسطى، إذ أنها تخلق فرص عمل أقل من صناعة السيارات السابقة أو أقل من خدمات الصحة والتعليم وخدمات الرفاه التي تديرها الدولة. في إسرائيل، المعروفة جيداً بصناعة التكنولوجيا الحديثة فيها لدرجة أنها لقيت "بالأمة الناشئة"¹⁹، الأعداد المتوظفة في صناعة التكنولوجيا الحديثة وخدمات التكنولوجيا الحديثة معا تشكل 10%، على الأكثر، من الأجيرين. شاهدنا أيضاً عدد

¹⁷ دوهيج، تشارلز، وكيب برادشير: "كيف خسرت الولايات المتحدة من صناعة اي فون"، نيويورك تايمز، 21 يناير، 2012.

¹⁸ دوهيج، تشارلز، وديفيد باربوزا، "في الصين، تدمج التكلفة البشرية في بناء الآي باد"، نيويورك تايمز، 25 يناير، 2012.

¹⁹ سينور، دان، و سول سنجر، 2011. الأمة الناشئة: " قصة معجزة إسرائيل الاقتصادية"، نيويورك: إتنا عشر.

الأشخاص الضئيل نسبياً الموظفين من قبل أبل في الولايات المتحدة مقارنة مع حجم القوى العاملة لديها في الصين. وفي دول الإتحاد الأوروبي السبعة والعشرين، يوظف القطاعين الفرعيين للتكنولوجية الحديثة، الصناعة والخدمات، معاً، مجرد 3.7% من مجموع القوى العاملة²⁰. تبدو صناعة وخدمات التكنولوجيا الحديثة مفتوحة ظاهرياً للطبقة الوسطى ولكن فعلياً الإنضمام إليها هو أمنية قلبية التي يمكن فقط لحفنة تحقيقها. التكنولوجيا الحديثة، اليوم على الأقل، ليست أرض ميعاد جديدة للطبقة الوسطى. أحد أبرز العيوب مجال التكنولوجيا الحديثة، وعلى عكس قطاع صناعة السيارات في الماضي، أنه لا يسمح للنقابات العمالية أن يكون لها موطئ قدم فيه، وبالتالي لا يمكن معرفة مقدار ثبات الوظيفة وديمومتها.

الناس بحاجة إلى السيطرة على أموالهم

تعتبر أمواله (financialization) الإقتصاد العالمي، مع تأثيرها السلبي على الطبقة الوسطى الغربية، وعلى نحو متزايد على الطبقة الوسطى المتعددة الجنسيات أيضاً، تطوراً يثير السخرية وخاصة على ضوء حقيقة أن الأموال التي تحفزها (أي الأموال) هي إلى حد كبير أموال الطبقة الوسطى، التي إستولت عليها، بشكل روتيني وقانوني بالكامل، الهيئات المالية الكبرى. حصة الأسد من الإئتمان التجاري الذي تقدمه البنوك، شركات التأمين وصناديق التقاعد هي أموال خاصة يتم إيداعها وتوفيرها من قبل "الجمهور" والذي يتشكل، في المقام الأول، من أسر الطبقة الوسطى. يعتبر هذا موروثاً مهماً إضافياً من أيام مجد الطبقة الوسطى؛ والذي إرتكز إلى تطويرين يعودان في أصولهما إلى القرن التاسع عشر، ولكنهما لم يصبحا مستقلين حقا حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية. أحد هذين التطورين يتعلق بطريقة دفع أجور العمال: ففي القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، كانت الأجور تدفع نقداً، إما في نهاية يوم العمل أو في نهاية أسبوع العمل، أو مرة واحدة كل أسبوعين. وفي كثير من الحالات، كانت هذه الأجور تصرف بسرعة كبيرة على الإيجار ولتسديد دين دكان البقالة، الخ. وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت عادة دفع الأجور مرة واحدة في الشهر، وإيداعها في حسابات العمال المصرفية، أكثر إنتشاراً. كانت طريقة الدفع هذه تطبق

²⁰ يوروستات، 2009، إحصاءات عن العمالة في قطاعات التكنولوجيا الحديثة، دول الإتحاد الأوروبي السبعة والعشرين وبلدان مختارة.

أساساً في الشركات الكبرى، التي طورت أجهزة إدارية ضخمة. والآن، تقوم شركة بايداع رواتب موظفيها في البنك، حيث تتحول على الفور إلى إئتمانات تجارية، والتي يمكن أن تقترضها تلك الشركة نفسها وتعيد استثمارها في الإنتاج- أو في الصفقات المالية. وكان التطور الثاني هو مؤسسة مخصصات التقاعد من العمل، التي أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الإتفاقيات الجماعية بين أصحاب العمل والموظفين، وخاصة في الشركات الصناعية والتجارية الكبرى، أي، أرباب العمل الرئيسيين للطبقة الوسطى. في إسرائيل، على سبيل المثال، معظم الأموال التي تعرف باسم "الأصول المالية المجودة في أيدي المواطنين" تشير إلى إيداعات البنوك ومدخرات معاشات التقاعد²¹. هذه هي الأموال التي تستخدمها الشركات العملاقة لإستثماراتها ومقتنياتها. وبالتالي، فإنه قد يحدث أن تجد أموال شخص عادي من الطبقة الوسطى طريقها إلى استثمارات في مشاريع في بلدان بعيدة في أوروبا الشرقية أو آسيا أو أفريقيا، بدلاً من استثمارها في إسرائيل نفسها، أو قد تجد طريقها إلى استثمارها في مدن في مركز إسرائيل بدلاً من مناطق مهمشة من الدولة.

وفي صلب الموضوع، إذن، السؤال حول من يسيطر على رأس المال. وينعكس التحيز المالي في الإقتصادات المعاصرة من خلال الطريقة التي تسيطر بها المؤسسات المالية على أموال الجمهور، وأولها وقبل أي طرف آخر، الطبقة الوسطى. وتستثمر هذه المؤسسات جزءاً كبيراً من أموال الجمهور في مشاريع على الساحة الدولية، حيث تحصل بذلك على أرباح هائلة بفضل كونها حرة من أغلال الأمة، والدولة والنقابات، وتستثمر جزءاً من هذه الأرباح في الأدوات المالية من نوع معين أو من آخر، حاصلة على أرباح لنفسها ليست أقل ضخامة، في كثير من الأحيان أكثر ضخامة، من تلك التي الأموال التي تربحها من إستثمارات في الإقتصاد الحقيقي. ويدعم مال الطبقة الوسطى أرسنقراطية مالية، التي يعتبر إزدهارها، إلى حد كبير، نتيجة لإضعاف الطبقة الوسطى المتزايد.

²¹ بنك إسرائيل، دائرة المعلومات والإحصاء، البيانات الحالية حول سوق رأس المال.

حقيقة أن القيود المالية تُصنع من المعاشات التقاعدية ورواتب الطبقة الوسطى، تفتح آفاقاً للتغيير. بإمكان الطبقة الوسطى أن توقف إضعافها وتآكلها من خلال السيطرة على أموالها. فإذا كانت ملكية رأس المال جماهيرية، فإنه سيكون من الممكن، من حيث المبدأ، الحد من، وحتى وقف، الإنحياز المالي الحالي. سيكون من الممكن الإستثمار في خلق فرص عمل ورفع الأجور بدلا من الدخول في مغامرات مالية. سوف يكون من الممكن أن يُشترط إمتثال أي إستثمار جديد للشركات الكبرى في أي مكان في العالم لتشريعات العمل والتشريعات المالية المعمول بها في البلدان الأصلية لهذه الشركات.

إن تحقيق السيطرة العامة على مخزونات رأس المال الذي تقوم الشركات المالية بالتحكم به اليوم، ليس، بالطبع، مسألة بسيطة. إذ يكفي أن نفكر بمدى صعوبة الحد من الرسوم المصرفية وكيف أنه من الصعب خفض رسوم الإدارة التي تتقاضاها إدارة شركات التأمين التي تدير صناديق التقاعد. واليوم، تبدو الرقابة العامة على البنوك وصناديق المعاشات التقاعدية مهمة مستحيلة. ولكن الذي يبدو على أنه صعوبات هائلة يصبح أقل صعوبة عندما يتم تفكيك الأشياء لإجراءات عينية. فعلى سبيل المثال: إن إدارة بنك عام على غرار بنك البريد الذي يمكنه تقديم حسابات جارية، لا يبدو أنه يقع خارج نطاق الممكن، ففي عدد من البلدان، بما في ذلك اليابان وألمانيا، قدمت الوكالة البريدية الرسمية خدمات مصرفية لمدة سنوات حتى تمت في النهاية، في العقود القليلة الماضية، خصصتها. مثال آخر: في إسرائيل، تتم إدارة ممتلكات صندوق التقاعد الجديد على يد شركات التأمين التي تتقاضى رسوما فاحشة، في حين أن ممتلكات صندوق التقاعد القديم تدار من قبل وزارة المالية التي كانت تتقاضى رسوما معقولة أكثر.

إذا كان رأس المال تحت السيطرة العامة (وليس بالضرورة سيطرة الدولة)، فمن الممكن أن يحقق هذا الطبقة الوسطى بقوة جديدة، ويعززها بشكل غير محدود. ويمكنه أن يحد من التوجه الحالي نحو تركيز السيطرة المتصاعد، أكثر من أي وقت مضى، على الأرباح ورأس المال، من جانب 1% فقط أو 0.1% من السكان. ومن هنا ينبغي إسقاط شعار الجارف لحركة الإحتجاج الإسرائيلية، التي إندلعت في صيف عام 2011، "الشعب يطالب بالعدالة الإجتماعية" لصالح شعار جديد أكثر تحديداً: "الشعب يطالب بالسيطرة على أمواله".

هناك عدد قليل من الأمور الأخرى التي يمكن القيام بها من أجل المساعدة في الحفاظ على، أو حتى توسيع، الطبقة الوسطى التي تعتمد النمط الغربي. تحتاج الساحة المتعددة الجنسيات، التي كانت على مدى السنوات الأربعين الماضية أو نحو ذلك، نوعاً من "الغرب المتوحش" للشركات، أن تطور آليات سيطرة متعددة الجنسيات للدولة. وعلى المدى الطويل، يتطلب التغيير إنشاء دول أكبر من تلك الحالية، والتي من الممكن تحقيقها من خلال الإتحاديات (الفدراليات) الإقليمية. وسوف تحد هذه الدول العظمى من حرية العمل التي تتمتع بها حالياً الشركات متعددة الجنسيات. من جهة، سوف تسهل العمل المشترك بين النقابات العمالية للدول الإتحادية المختلفة، ومن جهة أخرى، سوف تسهل تطبيق قوانين العمل في جميع أنحاء منطقة الدول العظمى. إذا تمكن الإتحاد الأوروبي من التغلب على الصعوبات الحالية وإنقاذ الطبقات الوسطى في الدول الأعضاء من المناطق الجنوبية، عندها سوف يكون قادراً على أن يعطي مثلاً إيجابياً لمجموعات أخرى من الدول، مثل تلك التي في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط.

طريقة أخرى لتعزيز "الدولة" (Stateness) في الساحة المتعددة الجنسيات، هي طريقة فرض ضرائب عالمية على العمليات المالية، على غرار ضريبة توبين. وفي الوقت الحاضر، يتم فرض مثل هذه الضرائب فقط من قبل الدول القائمة. أعربت بعض الدول، أهمها فرنسا، مؤخراً، عن دعمها لضريبة توبين، لتواجه المعارضة الشديدة من إنجلترا، حيث يهيمن مركز لندن المالي، على 75% من العمليات المالية التي أجريت في أوروبا والولايات المتحدة، مقر أكبر مركز مالي في العالم، وول ستريت. إن فرض الضرائب على "الغرب المتوحش" الحالي للشركات سيفيد ليس فقط الطبقة الوسطى الغربية، ولكن أيضاً تلك المتعددة الجنسيات، والتي ستستفيد من تزايد قدرة البلدان غير الغربية على الإستثمار في تطوير خدمات دولة معقولة.

وفي هذه الأثناء

في هذه الأثناء، يبدو أن العصر الذهبي للطبقة الوسطى الغربية قد سطع نجمه وأفل. وهذا لا يعني إخفاء هذه المجموعة الإجتماعية-الإقتصادية: بل، تشقق وضياع خصائصها الرمزية. وتشمل هذه الخصائص العمالة الكاملة، والأجور المعقولة، وإستحقاقات الموظفين، نقابات عمالية قوية، والحق في التعليم المجاني أو التعليم منخفض التكلفة للأطفال. هاجر التصنيع إلى دول العالم الثالث،

والشركات لن تعود إلى الإنحصار في حدود جغرافية ضيقة في دول قومية فردية. لن تعود إلى الأقفاس التي تمكنت من تخليص نفسها منها و سيبقى عرضها الدرامي مستمراً على خشبة مسرح العالم بأسره. ومن حيث المبدأ، القوى العاملة المحتملة لهذه الشركات تتكون في الوقت الحاضر من خمسة مليارات شخص، تقريباً، أي عدد الأشخاص ضمن الفئة العمرية من 15-64 في العالم بأسره. اما أسواق العمل المحتملة لهذه الشركات فتصل إلى 7.5 ملياراً— أي كل فرد في العالم.

أصبحت الدولة ذاتها متعددة الجنسيات²²، سواءً بمعنى أنه على إدارة الدولة أن تتعامل مع الشركات المتعددة الجنسيات والهيئات المالية الدولية، أو بمعنى أن كل دولة الآن مقيمة، وعلى أساس يومي، من قبل "مستثمرين" ماليين مجهولين. وعلى الرغم من جهود الناس الطيبين مثل الإقتصاديّين جوزيف ستيجليتز وجان بول فيتوسي وأمارتيا سن الذين يحاولون قصارى جهدهم إقناع قادة العالم أن الدول يجب أن تقيم، ليس فقط على أساس أدائها الاقتصادي الكلي والمالي، ولكن أيضاً وفقاً لأدائها على المستوى الاجتماعي، ما زالت المقاييس الرائدة في العالم هي المقاييس المالية: حجم العجز في الموازنة، وحجم الدين الوطني، والتصنيف الائتماني الدولي، وما إلى ذلك. ولو كان وضع الطبقة الوسطى يهم أياً كان، فإنه يهم المنظمات غير الحكومية المعنية بالأوضاع الاجتماعية والتي تعمل في كل دولة على حدة. وبما أن كل دولة تقاس من خلال تواجدها على الساحة الدولية المتعددة الجنسيات، فسوف تستمر الدول بتعبئة الموارد الجماعية، أولاً وقبل كل شيء تلك التي تنتمي الطبقة الوسطى، ووضعها في خدمة مصالح شركاتها المتعددة الجنسيات، وبالتأكيد الشركات المالية، والتي، وفقاً للحكمة السياسية الراهنة، تُعد "أكبر من أن تفشل". اليوم تعتبر الشركات المالية الكبيرة نظيراً للجيش الوطني والبنية التحتية الصناعية في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية: حيث كان لا بد من حماية الجيوش من الإنهيار والبنية التحتية الصناعية كان يجب حمايتها من التدمير.

²² من الجدير بالذكر أن الشركات ليست الوحيدة التي تعلمت شد الرحال للتخيم في المراعي الخضراء غير الحكومية، فوفقاً لوسائل الإعلام، فإن الدول نفسها، مثل إدارة الولايات المتحدة الأمريكية، وفقاً للتقارير، تحتجز المعتقلين من مسارح الحرب المختلفة التي تشارك فيها، بما في ذلك العراق وأفغانستان، في مواقع سرية في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أوروبا الشرقية، حيث يتم إستجواب السجناء دون أن تعطهم قيود الحق في المثول أمام المحكمة، الذي يُطبق على المعتقلين داخل حدود الولايات المتحدة.

في هذه الأثناء، يستمر الإنحياز المالي لنشاطات الشركات بتحويل الأموال التي يمكن إستخدامها للإستثمار في الاقتصاد الحقيقي، وبالتالي في خلق فرص العمل، إلى مضاربات المالية التي تساهم قليلاً، أو لا تساهم أبداً، في التنمية الإقتصادية التي تعود بالفائدة على جميع السكان وخاصة الطبقة الوسطى. رأس المال يستثمر في رأس المال، وليس في البشر.

في هذه الأثناء، من المرجح أن تستمر الطبقة الوسطى العالمية، بعكس الطبقة الوسطى الغربية، بالنمو، ما دامت الصين والهند وأمثالهما تستمر في توسيع نطاق أنشطتها الإقتصادية. ومع ذلك، فإنها جميعاً سوف تجد أنه من الصعب للغاية خلال المستقبل القريب توفير هذا النوع من الخدمات والأجور التي تتمتع بها الطبقة الوسطى الغربية. التجسيد الأكثر تعبيراً على ذلك هو حقيقة أنه في ظل عدم وجود نظام ضمان إجتماعي جدير بهذا الاسم، يودع العمال الصينيين في المتوسط 25% من أجورهم في البنوك، ممارسة تحرمهم من التمتع بمستويات أعلى من المعيشة وتحد من الإستهلاك المحلي، وتكرس وضع الصين كإقتصاد يعتمد على الصادرات الخارجية.

رفعت الإحتجاجات الإجتماعية التي إجتاحت إسرائيل في صيف عام 2011 راية شكاوى الطبقة الوسطى المدنية: التكاليف الباهظة للإسكان، وأطر رعاية الأطفال في المراكز المدنية الكبرى في إسرائيل. إندمجت الإحتجاجات في إسرائيل بموجة من الإحتجاجات التي إجتاحت أنحاء مختلفة من الغرب تراوحت بين اليونان، التي أصبحت الطبقة الوسطى فيها في خطر في أعقاب التشديدات المالية التي فُرضت من قبل الإتحاد الأوروبي، مروراً بإسبانيا، حيث نصف جيل الشباب عاطل عن العمل، وصولاً إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إستهدف الإحتجاج، وبحق، وول ستريت، قلب العالم المالي العالمي. من وجهة النظر التي طُورت في هذه الورقة، يبدو أن المتظاهرين الأمريكيين هم الأقرب إلى جوهر المسألة: التحيز المالي الذي إنبثق عن عولمة نشاطات الشركات الواسعة النطاق. من جانبهم، ركز المتظاهرون الإسرائيليون على المطلب غير المحدد وهو العدالة الاجتماعية. ومن المثير للإهتمام، أن المتظاهرين وضعوا خيامهم في الطرف الشرقي من جادة روتشيلد الراقية، في حين أن مركز إسرائيل المالي، والذي نما بسرعة فائقة على مدى العقدين الماضيين، يقع في الطرف الآخر.

الطبقة الوسطى: ليست خيارا بين أن تكون كل شيء او أن تدمر كل شيء

في هذه الأثناء، ينبغي أن نشير إلى أن لب هذه الورقة، الطبقة الوسطى الغربية، أبعد من أن تمثل جميع السكان. ففي كافة الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، هناك شريحة واسعة من الناس التي تعيش بمستوى معيشة أقل بكثير من الطبقة الوسطى. دخلهم المنخفض يعني أنهم لا يستطيعون الحصول على قرض رهن عقاري أو أن يدخروا أي مبلغ في صندوق معاش تقاعدي. في إسرائيل، نحن نشير، وعلى أقل تقدير، إلى ذلك الربع من متقاضي الأجور والذين تم تعريف أجورهم من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بأنها "منخفضة"، أي لا تساوي أكثر من ثلثي الراتب الوسيط. كان الإيمان الذي أشعل نار العديد من الحركات الإجتماعية، التي ظهرت في عالم ما بعد الحرب الثانية، هو أنه ينبغي رفع هؤلاء الناس إلى صفوف الطبقة الوسطى، سواء من خلال أجور أعلى أو من خلال رفع مستوى التعليم. يحمل التراجع الحالي للطبقة الوسطى الغربية في طياته رسالة يأس من تلك الآمال. ومما لا شك فيه سوف يكون هذا صحيحا طالما أن السيطرة على رأس المال الجماعي موجودة في القبضة المتصلبة لحفنة من البشر.